الأمم المتحدة

S/2017/379

مجلس الأمن

Distr.: General
1 May 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير الحادي والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، والذي تلقيته من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا عرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

100517 090517 17-06630 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي المتعلقة بتنفيذ الاتفاق طبقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أُقدّم إليكم طيه التقرير الحادي والخمسين للممثل السامي عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأرجو تعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا هو التقرير الدوري السابع عشر الذي أُقدّمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وهو يغطي الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

وإذا احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضافية علاوةً على المعلومات المقدمة في التقرير، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته، سيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

التقرير الحادي والخمسون المقدم من الممثل السامي عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقد شهدت هذه الفترة عدة تحديات، لا سيما فيما يتعلق بالحالة السياسية التي نشأت في البوسنة والهرسك نتيجةً لمحاولة تقديم طلب إعادة النظر في حكم صادر عن محكمة العدل الدولية ومؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في الدعوى القضائية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود)[(١)]، وأنشطة سلطات جمهورية صربسكا المتعلقة بتنفيذ نتائج استفتاء غير دستوري عن طريق اعتماد القانون المتعلق بيوم جمهورية صربسكا، وإقامة عطلة رسمية في ٩ كانون الثاني/يناير بمناسبة الاحتفال بـ ”يوم جمهورية صربسكا“.

وعلى الرغم من الجو السياسي الذي ساده الاضطراب في كثير من الأحيان، سُجلت أيضاً بعض التطورات الإيجابية في إطار الجهود التي يبذلها البلد للاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي. وشملت هذه التطورات اعتماد مجلس رئاسة البوسنة والهرسك لتقرير الاستعراض الدفاعي في تشرين الثاني/نوفمبر بعد طول انتظار، وتسلُّم السلطات رسمياً الاستبيان الوارد من الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر، والتوقيع على البروتوكول المتعلق باعتماد اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر، مما أنهى عملية طويلة من المفاوضات بشأن هذه المسألة بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك.

(١) محكمة العدل الدولية، الحكم المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود)، *Judgment, I.C.J. Reports 2007*, p. 43. ووجدت المحكمة في حكمها أن صربيا لم تكن مسؤولة مباشرة عن الإبادة الجماعية التي حصلت في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥ ولا ضالعة فيها. وحكمت المحكمة بأن صربيا قد ارتكبت انتهاكا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بعدم منع وقوع الإبادة الجماعية، وعدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمعاقبة مرتكبيها، وبخاصة الجنرال السابق في جيش جمهورية صربسكا، راتكو ملاديتش، وانتهاك التزامها بالامتثال للتدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة. وفيما يتعلق بسبيل الانتصاف القانوني الوحيد المتاح، ينص النظام الأساسي للمحكمة على أنه يمكن طلب إعادة النظر في الحكم الأصلي عندما تُكشف وقائع حاسمة كانت مجهولة عند صدور الحكم لدى الطرف الذي يطلب إعادة النظر. ويجب أن يقدَّم طلب إعادة النظر في غضون مدة أقصاها ستة أشهر من اكتشاف الوقائع الجديدة، وما لا يزيد على ١٠ سنوات من تاريخ الحكم. وانقضى الموعد النهائي لتقديم طلب لإعادة النظر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٧.

ومع اقتراب انتهاء مهلة السنوات العشر المتاحة لتقديم البوسنة والهرسك لطلب إعادة النظر في الحكم المذكور أعلاه الصادر عن محكمة العدل الدولية، المحددة في شباط/فبراير، نشأت توترات بين الأحزاب التي يوجد مقرها في سراييفو والتي أيدت عملية إعادة النظر في الحكم، والأحزاب النظيرة لها في جمهورية صربسكا التي عارضت تلك العملية، ومنها كتلة ''التحالف من أجل التغيير'' التي هي جزء من الائتلاف القائم على مستوى الدولة. وتمحور الخلاف حول ما إذا كان الوكيل السابق، شكيب سوفتيتش، يحتفظ بالولاية الشرعية لتقديم الطلب وفقاً لما أكده حزب العمل الديمقراطي وجمعيات ضحايا الحرب البوسنيين المسلمين (البوشناق)، أو أنه يتعين على مجلس الرئاسة اتخاذ إجراءات إضافية لتجديد الولاية المسندة إليه، وفقاً لما أكدته الأحزاب في جمهورية صربسكا. وفي النهاية، قررت المحكمة في ٨ آذار/مارس عدم دراسة طلب إعادة النظر الذي قدمه السيد سوفتيتش لأن السلطات الرسمية المختصة لم تتخذ أي قرار باسم البوسنة والهرسك لتقديم طلب بإعادة النظر.

وأدت هذه التطورات إلى قيام الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا بتوجيه انتقاداتٍ علنية شديدة إلى العضو البوشناقي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك ورئيس حزب العمل الديمقراطي، وكذلك إلى توتر العلاقات بين حزب العمل الديمقراطي وشركائه في الائتلاف الصربي داخل الحكومة على مستوى الدولة. وانعكس الخلاف داخل مجلس رئاسة البوسنة والهرسك الذي لم يعقد أي جلسات عادية في الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ١١ نيسان/أبريل. وشهدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك شللاً أيضاً لفترة وجيزة، بما في ذلك إلغاء جلسة واحدة على الأقل بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. وأبدت السلطات في صربيا استياءها إزاء تقديم طلب إعادة النظر، ولكنها امتنعت عن المبالغة في رد الفعل.

كما أدت التطورات المستجدة فيما يتعلق بإجراء الاستفتاء في ٢٥ أيلول/سبتمبر في جمهورية صربسكا، في ما يتنافى مع قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، إلى عرقلة التقدم السياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا القانون المتعلق بيوم جمهورية صربسكا الذي قُدم بوصفه القانون الذي وُضع لتنفيذ الاستفتاء. وفي كانون الأول/ديسمبر، وجدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أن قرار الجمعية المؤرخ ١٥ تموز/يوليه المتعلق بإجراء استفتاء هو قرار غير دستوري وأبطلت نتائج الاستفتاء.

وفي ٩ كانون الثاني/يناير، وبالرغم من صدور قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك التي تنص على عدم دستورية إعلان ٩ كانون الثاني/يناير عطلةً رسمية بمناسبة ''يوم جمهورية صربسكا''، نظمت جمهورية صربسكا احتفالات بمناسبة ''يوم جمهورية صربسكا'' في بانيا لوكا. وشملت الأنشطة استعراضاً لأفراد جهازي الشرطة والحماية المدنية والرابطات الرياضية ومجموعات أخرى، بالإضافة إلى مشاركة بعض الأفراد الصرب التابعين للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر التعاون الإيجابي بين البوسنة والهرسك وصربيا على المستوى الحكومي رغم الجو السياسي السلبي بوجه عام في البوسنة والهرسك. وفي كانون الثاني/يناير، اجتمع وفد من مجلس وزراء البوسنة والهرسك في بلغراد مع وفد من حكومة صربيا لمناقشة التعاون الثنائي، وأعرب رئيس وزراء صربيا ألكسندر فودجيتش، على إثره، عن تأييد واضح لسلامة البوسنة والهرسك الإقليمية وسيادتها. وفي آذار/مارس، زار السيد فودجيتش سراييفو لعقد اجتماع مع رؤساء وزراء آخرين من المنطقة قبل موعد مؤتمر قمة غرب البلقان السنوي المزمع عقده في تموز/يوليه ٢٠١٧. واستمر التعاون الإيجابي على الصعيد الإقليمي في نيسان/أبريل باجتماع القادة السياسيين من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا في موستار.

ورغم أن البوسنة والهرسك تواصل إحراز تقدم نحو الاندماج في الفضاء الأوروبي - الأطلسي في ظل تحسن العلاقات الإقليمية، فلا تزال الاضطرابات السياسية الداخلية المستمرة في البلد تشكل مصدر قلق للبلدان المجاورة مباشرةً. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قال رئيس كرواتيا في مقابلة إن ''عدم الاستقرار في البوسنة والهرسك'' هو التهديد الأكبر في المنطقة المجاورة، وأشار إلى أن من شأن نشوب نزاع داخلي في ذلك البلد أن يتحول بسرعة إلى نزاع إقليمي[٢].

وتراجع الخطاب الداعي إلى حلّ البوسنة والهرسك الذي كانت تتبناه سلطات جمهورية صربسكا، وعلى رأسها رئيس جمهورية صربسكا، منذ أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية جزاءات ضده. ولكنه أُدلي ببيانات في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير[٣]. ولا تزال إمكانية إجراء استفتاء بشأن الاستقلال مطروحة ضمن البرنامج الحزبي للحزب الحاكم في جمهورية صربسكا. وفي السياق نفسه، يواصل القادة الكرواتيون الدعوة إلى إعادة تنظيم البلد على أسس إثنية[٤].

(٢) Jen Judson, "Interview: President of Croatia Kolinda Grabar-Kitrovic", موقع *Defense News* الإخباري، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(٣) ''نحن لسنا بمغامرين. ولكننا لا نستبعد تنظيم استفتاء بشأن وضع [جمهورية صربسكا] في حال عدم التوصل إلى حل يرضينا''. كلام رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، الذي نقلته صحيفة نيزافيسني نوفيني ووسائط إعلامية أخرى عن وكالة الأنباء الروسية ''تاس''، ٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٤) من الواضح أن أحد السبل المتاحة لتنظيم البوسنة والهرسك هو إقامة كيان للكروات. ويمكن أن يشكل ذلك أيضاً عنصراً من عناصر تحقيق المساواة. وأنا أعمل شخصيا من أجل تنظيم البوسنة والهرسك لتكون مؤلفة من أربع وحدات إقليمية...''، العضو الكرواتي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، دراغان كوفيتش، في مقابلة مع محطة *N1* التلفزيونية، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وفي إطار السلطة المخولة لي بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا أن الكيانين لا يحق لهما الانفصال عن البوسنة والهرسك، وأن الاتفاق الإطاري يضمن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والوضع الدستوري للكيانين.

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير الدوري السابع عشر الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩. ويتضمن التقرير سرداً للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبيّنة في التقارير السابقة، ويسجل التطورات المستجدة على أرض الواقع، ويدوِّن الاستشهادات ذات الصلة بالفترة المشمولة بالتقرير، ويعرض تقييمي المحايد لتنفيذ المهام في المجالات الرئيسية التي تندرج ضمن الولاية الموكلة إليَّ. ولقد انصبّت جهودي على العمل في هذه المجالات، وفقاً لما تقتضيه مسؤوليتي المتعلقة بدعم الجوانب المدنية من الاتفاق الإطاري العام للسلام. وفي هذا السياق، شجّعتُ سلطات البوسنة والهرسك باستمرار على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، وعملتُ على الحفاظ على التدابير المتخذة سابقاً لتنفيذ الاتفاق الإطاري.

٢ – وأواصل تكريس طاقتي لتنفيذ ولايتي على النحو المحدد في المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم مكتبي على نحو تام الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمساعدة البوسنة والهرسك على تحقيق اندماج أوثق للبلد ضمن هاتين المنظمتين.

ثانيا – آخر المستجدات السياسية

ألف – المناخ السياسي العام

٣ – استقرت الحالة السياسية في البوسنة والهرسك عموماً بعد فترة من الاضطرابات، وحصلت بعض التطورات الإيجابية، لا سيما على صعيد العلاقات الإقليمية. ولكن لا يمكن تجاهل الدينامية العامة التي توجِّه تركيز أبرز السياسيين، إلى حد بعيد، نحو المسائل الباعثة على الخلاف على المستوى الإثني، والتي تبين في الوقت نفسه غياب طابع الاستعجال في تلبية الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات حقيقية.

٤ – ولا تزال الحالة المتعلقة بسيادة القانون في البلد تتدهور، فالفساد يمثل مشكلة خطيرة، في ظل تجاهل السلطات على جميع المستويات قراراتِ المحاكم بصورة منتظمة أو رفضها لهذه القرارات علناً. فعلى سبيل المثال، تواصل سلطات جمهورية صربسكا الاستخفاف بالنظام الدستوري وسيادة القانون، وهي لا تكتفي بتجاهل قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة

والهرسك بشأن ''يوم جمهورية صربسكا''، بل تعتمد أيضا قوانين لإجراء الاستفتاء غير الدستوري وتنفيذ نتائجه الباطلة. وتجاهلت جمهورية صربسكا أيضاً حكم محكمة الدولة في البوسنة والهرسك بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية.

٥ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، فرضَ مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة المالية في الولايات المتحدة جزاءات منع السفر وجزاءات مالية ضد رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل)، وأشار في نشرة صحفية مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير إلى أن الرئيس ''كان له دور أساسي في تحدّي المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وانتهاكِ سيادة القانون، ... [و] مما يشكل خطراً كبيراً يتمثل في عرقلةٍ فعلية لـ[تنفيذ اتفاقات دايتون]''.

٦ - وداخل الاتحاد، تواصل الأحزاب الكرواتية الدعوة إلى ''إضفاء طابع اتحادي'' على البوسنة والهرسك، مما يبدو أنه يعني، على نحو متزايد، مواصلة التقسيم الإثني في البلد إلى ثلاث أو أربع ''وحدات اتحادية''، تضم إحداها غالبية كرواتية.

٧ - ومما يثير القدر نفسه من القلق هو أن العضو البوشناقي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك قد تجاهلَ مناشدة زميليه، العضوين في مجلس الرئاسة، في إطار النقاش الذي دار بشأن دور ذلك المجلس، فمضى في محاولة طلب إعادة النظر في حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود)، وهو ما أدى إلى تدهور العلاقات ضمن مؤسسة رئيسية من مؤسسات البوسنة والهرسك.

٨ - ويبدو على نحو متزايد أن سلطات البوسنة والهرسك غير قادرة حتى على التصرف في ما يصب في مصلحتها الذاتية في إطار وضعٍ يعود بالفائدة على الجميع، مثلاً فيما يتعلق بتلبية الالتزامات التي قُطعت في إطار ترتيبات التسهيل الممدد لصندوق النقد الدولي مع البوسنة والهرسك. ولا يزال إنجاز الاستعراض الأول لأداء البوسنة والهرسك في إطار ترتيبات التسهيل الممدد للصندوق، وصرف صندوق النقد الدولي للشريحة الثانية من الأموال للبلد، معلقين في انتظار الانتهاء من تنفيذ عدة تدابير على مستويي الدولة والاتحاد. وإن عدم الالتزام بالموعد النهائي الذي حدده الصندوق لإنجاز الاستعراض الفصلي الأول الذي يتيح صرف الشريحة الثانية من الأموال سيؤدي إلى تفاقم الضغوط المالية التي يعاني منها البلد.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدت المكاسب المحققة على صعيد العلاقات الإقليمية ضئيلة في بعض الأحيان. ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية في البوسنة والهرسك ١٠ أعضاء سابقين في مجلس الدفاع الكرواتي الذي كان قائما وقت الحرب للاشتباه بارتكابهم جرائم حرب ضد الصرب في الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٢ إلى تموز/يوليه ١٩٩٣ في منطقة أوراشيه. وكان المعتقلون يحملون جنسية البوسنة والهرسك

والجنسية الكرواتية في آن معا، مما أثار ردود فعل من دولة كرواتيا المجاورة. وأسهم الحادث أيضاً في تسليط الضوء على الانقسامات المستمرة داخل البوسنة والهرسك. فقد أدان العضو الكرواتي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك عمليات الاعتقال، في حين أعرب العضوان الصربي والبوشناقي عن استغرابهما إزاء رد فعل كرواتيا، وشددا على أن المسألة تندرج ضمن اختصاص المؤسسات القضائية للبوسنة والهرسك. وفي النهاية جرى تأكيد لوائح الاتهام الصادرة بحقّ تسعة أفراد متهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد أسرى الحرب.

باء – القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٠ – بالرغم من أن التحديات التي تواجه سيادة القانون والاتفاق الإطاري العام للسلام كانت مستمرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد واصلتُ الامتناع عن استخدام السلطات التنفيذية الممنوحة لي تمشياً مع سياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام التي تركز على ''تولي السلطات المحلية زمام الأمور'' عوضا عن اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

جيم – خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

١١ – خلال الأشهر الستة الأخيرة، أحرزت سلطات البوسنة والهرسك تقدماً محدوداً نحو الوفاء بمتطلبات خطة ''الخمسة أهداف والشرطين'' التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام باعتبارها شرطا أساسيا مسبقا يجب تلبيته لإغلاق مكتب الممثل السامي.

الممتلكات الدفاعية وممتلكات الدولة

١٢ – في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت رئاسة البوسنة والهرسك تقرير الاستعراض الدفاعي الذي طال انتظاره، فضلا عن القرار المصاحب له المتعلق بحجم القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وتكوينها ومواقع وجودها، والذي سيُخفّض بموجبه عدد المواقع الدفاعية المحتملة من ٦٣ إلى ٥٧ موقعا. ويشير مصطلح ''الممتلكات الدفاعية المحتملة'' إلى قائمة محددة من الأصول الثابتة التي تحتاج إليها القوات المسلحة للبوسنة والهرسك والتي ينبغي تسجيلها لدولة البوسنة والهرسك تمشيا مع الاتفاق المتعلق بمسائل الخلافة، ومع قانون البوسنة والهرسك بشأن الدفاع، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى كون إحراز تقدم بشأن هذه المسألة جزءا من شروط مشاركة البوسنة والهرسك في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، فهو يشكل أيضا أحد الأهداف المحددة كشرط مسبق لبدء العملية الانتقالية لمكتب الممثل السامي.

١٣ - وقد استمرت الجهود الرامية إلى تسجيل الممتلكات المحتملة ضمن ممتلكات دولة البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، غير أن عدد المواقع الدفاعية المسجلة لا يزال يبلغ ٢٤ موقعاً، وكلها على أراضي الاتحاد. وفي الأشهر الأخيرة، حدث تباطؤ ملحوظ في عملية إكمال تسجيل الممتلكات المتبقية الواقعة داخل الاتحاد، وهو يعزى بالأساس إلى مشاكل تقنية وقانونية (لا إلى مشاكل سياسية).

١٤ - وفي جمهورية صربسكا لا يزال الجمود يكتنف عملية تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة بسبب العراقيل السياسية، نظرا لرفض سلطات الكيان عدة طلبات للتسجيل. والمثال الأبرز على ذلك هو حالة الموقع الدفاعي المحتمل ''فيليكي زيب'' في بلدية هان بييساك، حيث ترفض إدارة جمهورية صربسكا للشؤون الجيوديسية وشؤون الممتلكات، وسلطات أخرى، تنفيذ الحكم النهائي والملزم الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦ عن محكمة البوسنة والهرسك، والذي ينصّ على ملكية دولة البوسنة والهرسك للممتلكات ويوجِّه أمرا إلى السلطات الجيوديسية بإجراء التسجيل ذي الصلة.

١٥ - وبدلا من الامتثال لأمر المحكمة، رفضت إدارة جمهورية صربسكا للشؤون الجيوديسية والشؤون المتصلة بالممتلكات مؤخرا طلب التسجيل الذي قدمه المدعي العام للبوسنة والهرسك، مدّعيةً انتفاء شروط تنفيذ حكم محكمة البوسنة والهرسك في هذه الحالة. وبدلا من ذلك، أُوعِز إلى الدولة برفع دعوى أمام المحكمة المحلية لجمهورية صربسكا، في محاولة واضحة من جانب سلطات جمهورية صربسكا لأن تضم القضية المتعلقة بهان بييساك إلى اختصاص جهازها القضائي عوضا عن السلطة القضائية على مستوى الدولة. وفي غضون ذلك، وعقب صدور حكم الاستئناف النهائي والملزم عن محكمة البوسنة والهرسك، قدمت جمهورية صربسكا طلبا إلى المحكمة ذاتها بإعادة النظر في الحكم. وهذا الإجراء لا يزال مستمرا، ولكن من الجدير بالملاحظة أن سبيل الانتصاف القانوني الاستثنائي المتمثل في طلب إعادة النظر لا يعلّق إنفاذ حكم المحكمة النهائي.

١٦ - ويظل إحراز تقدم في المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بكيفية تقسيم الأصول المملوكة للدولة فيما بين مختلف مستويات الحكومة أمرا يصعب تحقيقه. ووفقا لحكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، ثمة ضرورة حقيقية والتزام إيجابي يقع على عاتق البوسنة والهرسك بحل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. وعلى نحو أكثر تحديدا، لا بد من اعتماد تشريع شامل على مستوى الدولة، تنظِّم دولة البوسنة والهرسك بموجبه، بوصفها صاحبة سندات ملكية ممتلكات الدولة ومالكتها، مسألة تخصيص وتوزيع الأصول المملوكة للدولة مع مراعاة مصالح الكيانين واحتياجاتهما.

الاستدامة المالية

١٧ - واصل مكتب الممثل السامي متابعة وتحليل التطورات المتعلقة بالاستدامة المالية وإطلاع شركائه الدوليين عليها، بما في ذلك التطورات المستجدة في مجلس المالية العامة في البوسنة والهرسك ومجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك.

١٨ - وعقد مجلس المالية العامة في البوسنة والهرسك جلستين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، توصّل مجلس المالية العامة وبعثة صندوق النقد الدولي إلى اتفاق على مستوى الموظفين بشأن خطاب إعلان النوايا التكميلي، بما يشمل التدابير اللازمة لاستكمال الاستعراض الفصلي الأول للتقدم الذي أحرزه البلد بموجب الترتيب المتعلق بتسهيل الصندوق الممدد الذي اعتُمِد في أيلول/سبتمبر. ولم تُنجِز السلطات التدابير المتفق عليها حتى الآن، مما يؤخر النظر في الاستعراض الأول من جانب المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وكذلك صرف صندوق النقد الدولي للمبلغ الثاني من الأموال إلى البوسنة والهرسك. ولم تتناول جلسة مجلس المالية العامة المعقودة في ١٤ آذار/مارس سوى مسائل تقنية ذات صلة بأنشطته.

١٩ - واجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة سبع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي بتواتر أكبر مما كانت عليه الحال في الفترة السابقة، إلا أن اجتماعاته أسفرت عن عدد أقل من النتائج الموضوعية. وأدى استمرار المنازعات بين وزراء المالية والخبراء الذين يجلسون معا في المجلس إلى عرقلة عملية اتخاذ القرارات فيه. وبرزت أيضا خلافات حول المسائل التي تهم صندوق النقد الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، فضلا عن استمرار الجدل المتعلق بتسويات الديون غير المسددة بين الكيانين استنادا إلى تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة في الماضي، التي تُظهر ديونا تراكمية على جمهورية صربسكا للاتحاد قدرها ٢٧,٨ مليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك القابلة للتحويل.

مقاطعة برتشكو

٢٠ - عقب تأكيد نتائج الانتخابات المحلية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، سارعت الأطراف في مقاطعة برتشكو إلى التفاوض من أجل التوصل إلى أغلبية، فانتخبت رئيسا للبلدية في الجلسة الافتتاحية لجمعية مقاطعة برتشكو التي عُقدت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما بدأت الحكومة الجديدة لمقاطعة برتشكو عملها بصورة كاملة بحلول ١٦ كانون الثاني/يناير. وفي ضوء سعي البوسنة والهرسك إلى الاندماج ضمن الاتحاد الأوروبي، أُنشئت إدارة جديدة للاندماج الأوروبي.

٢١ - وواصل مكتبي تقديم مساعدة الخبراء إلى سلطات مقاطعة برتشكو، بناء على طلبها، في إعداد اللوائح ومعالجة المسائل الأخرى اللازمة لتنفيذ التشريعات المالية الرئيسية الأربعة التي

اعتُمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويُراد بالتشريعات المعتمدة زيادة إدماج مقاطعة برتشكو في النظام القانوني للبوسنة والهرسك، وتيسير تنفيذ برنامج البوسنة والهرسك الاقتصادي الذي تم التفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي، وتمكين المقاطعة بواسطة الصكوك المتعلقة بزيادة الشفافية المالية، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي، وتوليد الإيرادات. كما قدم مكتبي الدعم إلى المديرية المالية لمقاطعة برتشكو في إعداد قانون جديد متعلق بالميزانية. ولم تعتمد مقاطعة برتشكو بعد ميزانيتها لعام ٢٠١٧ وهي تسيِّر أعمالها بموجب قرار تمويل مؤقت.

٢٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، انسحب فيتومير بوبوفيتش طوعا من وظيفة المحكِّم التي عينته فيها جمهورية صربسكا ضمن هيئة التحكيم في النزاع المتعلق بالخط الحدودي الفاصل بين الكيانين في مقاطعة برتشكو، وحلّ محله سينيتشا كاران في تشرين الثاني/نوفمبر، الذي رأس سابقا لجنة الاستفتاء في جمهورية صربسكا.

٢٣ - وعقب عدم توصل المحكّمَيْن المعيَّنيْن من قبل الاتحاد وجمهورية صربسكا إلى اتفاق بشأن تعيين بديل لرئيس هيئة التحكيم الراحل روبرتس أوين، الذي توفي في آذار/مارس ٢٠١٦، أعلن رئيس محكمة العدل الدولية، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تعيين سفير الولايات المتحدة، السيد جون كلينت وليامسون. وقام وليامسون بزيارة إلى البوسنة والهرسك لأول مرة بصفته الجديدة يومي ٧ و ٨ آذار/مارس.

٢٤ - وعلى الرغم من صدور قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الذي ينص على عدم دستورية إقامة عطلة رسمية في ٩ كانون الثاني/يناير بمناسبة ''يوم جمهورية صربسكا''، فقد احتفلت مقاطعة برتشكو بالعطلة، إنما جرى ذلك يوم ١٠ كانون الثاني/يناير، من خلال حفل استقبال أقامه السيد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا.

٢٥ - وعلى الرغم من أن القرار بشأن إدخال تعديلات على القرار المتعلق بحماية ضحايا الحرب المدنيين دخل حيز النفاذ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وتم بمقتضاه تصحيح الأحكام التمييزية المتعلقة بضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي في برتشكو، فإن هذا القرار لم ينفَّذ حتى الآن.

ترسيخ سيادة القانون

٢٦ - واصل مكتبي تقديم الدعم إلى سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ قانون البوسنة والهرسك بشأن الأجانب وقانون البوسنة والهرسك بشأن اللجوء، بما في ذلك المساعدة في وضع لائحتي القواعد اللازمتين لتنفيذ أحكام هذه التشريعات.

دال – التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

التحديات التي تواجه ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُدلي بالعديد من البيانات التي شكلت تحديا لسلامة البوسنة والهرسك الإقليمية، ولا سيما تلك التي أدلى بها مسؤولون من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، وهو الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا. ولا يزال السيد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، الذي يرأس أيضا الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، يعَدُّ الأكثر نشاطًا والأعلى صوتًا من بين المنادين بتفكيك البوسنة والهرسك[٥].

الدعوات المنادية بإعادة ترسيم الحدود الداخلية

٢٨ - واصل بعض القادة الكروات دعوتهم إلى إجراء تنظيم إداري وإقليمي جديد للبوسنة والهرسك، يُسفر عن تشكيل ''كيان اتحادي'' بأغلبية كرواتية. وفي اجتماع مؤتمر الجمعية الشعبية الكرواتية، المعقود في ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعاد بوجو ليوبيتش، رئيس المجلس الرئيسي للجمعية، التأكيد على أن ذلك الهدف هو ''المطمح الدائم للكروات في البوسنة والهرسك''[٦].

---

(٥) ''لا يجدر بكم توقع حل جميع المسائل الوطنية للشعوب الأخرى في البلقان، وترك الشعب الصربي مشتتا في عدة بلدان، في محاولةٍ لفرض حل منفرد في كل بلد من تلك البلدان يكون في جوهره حلا معاديا للصرب. ...ومن الناحية النظرية، فإن الأرض التي ستُنظم بحيث يحصل البوشناق على دولتهم التي يشكّلون فيها الأغلبية السائدة، ويحصل الصرب على دولتهم التي يشكّلون فيها الأغلبية السائدة، وهكذا بالنسبة إلى كل من الكروات والألبان، يبدو أنها قد تكون أفضل حل ممكن لتحقيق الاستقرار على الأمد البعيد.'' السيد دوديك، وكالة أنباء سبوتنيك، ٦ آذار/مارس ٢٠١٧. ''إذا حصلت كوسوفو على العضوية الكاملة في منظمات دولية من قبيل الأمم المتحدة، فستتخذ جمهورية صربسكا أيضا خطوات لهذه الغاية.'' السيد دوديك، مقابلة مع صحيفة إزفيستيا، ٦ آذار/مارس ٢٠١٧. ''لا يمكن للبوسنة والهرسك أن تصمد أمام المستقبل بواسطة مجالات الاختصاص التي انتزعتها من جمهورية صربسكا... وأعتقد أن الوقت سيحين في العقود المقبلة، وليس بالضرورة في عام ٢٠١٨، للنظر إلى المسألة الوطنية الصربية نظرة شاملة.'' السيد دوديك، صحيفة نيزافيسني نوفيني /سبوتنيك، ٥ آذار/مارس ٢٠١٧. ''في عام ١٩٩٢، نشأت [جمهورية صربسكا] عن حاجة شعبنا إلى العيش حرا، في مناخ من الحرية، فتكون له دولته التي يحلم بأن تنضم يوما إلى صربيا الأم وتلتحم بها.'' السيد دوديك، خطاب ألقاه بمناسبة يوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ''جمهورية صربسكا مصممة على تأكيد ما ينص عليه اتفاق دايتون في الأصل من سلطات ومركز. وإذا لم يتسنَّ ذلك، لن يُبقينا أحد في البوسنة والهرسك.'' السيد دوديك، صحيفة *Faktor.ba*، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ''البوسنة هذه بلد ليس أمامه فرصة للنجاح... وأنا أسعى إلى جعل هذه العملية عمليتنا الرئيسية، ألا وهي تحقيق الانفصال السلمي على طول الخط الحدودي المشترك بين الكيانين. فنرسم خطا حدوديا للدولة وبهذه الطريقة نحل المسألة ومن ثم نتجه نحو التعاون.'' السيد دوديك، محطة *N1/Beta*، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٦) ''إذا كانت البوسنة والهرسك ترغب في أن تصبح معتمدة على نفسها، فلا بد من إعادة تنظيم هيكلها الإداري والإقليمي، بحيث يشمل كيانا اتحاديا بأغلبية كرواتية. ويظل ذلك هو المطمح الدائم للشعب الكرواتي في البوسنة والهرسك.'' بوجو ليوبيتش، موقع *Ljubuški.net* الإخباري، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢٩ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت الجمعية الشعبية الكرواتية الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الجمهورية الكرواتية الانفصالية للهرسك - البوسنة (''المجتمع الكرواتي للهرسك - البوسنة'' سابقا). وبهذه المناسبة، أشاد عدة متكلمين بمفهوم الجمهورية الكرواتية للهرسك - البوسنة، وأكدوا أنه لا يزال صالحاً وتعهدوا بأنه لن تكون هناك دولة للبوسنة وهرسك دون الجمهورية الكرواتية للهرسك - البوسنة[٧]. ويواصل بعض القادة الكروات جهود إصلاح صورة الجمهورية الكرواتية للهرسك - البوسنة، التي وُجهت تهم إلى كثير من قادتها، وأصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحكاما بحقهم عن ارتكاب جرائم حرب.

الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تقدم جوائز لمجرمي الحرب

٣٠ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، احتفلت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانسحاب المندوبين الصرب من الجمعية البرلمانية لجمهورية البوسنة والهرسك الاشتراكية سابقا وتكوين جمعية الشعب الصربي في البوسنة والهرسك. وبهذه المناسبة، منحت قيادة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا جوائز خاصة لجميع الرؤساء السابقين للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وأعضاء أول هيئة رئاسية لجمهورية صربسكا، بمن فيهم مجرما الحرب المُدانان بيليانا بلافشيتش ومومتشيلو كرايشنيك، وكذلك رادوفان كارادجيتش الذي أُدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية وجرائم حرب في حكمٍ صادر عن الدائرة الابتدائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونيكولا كولييفيتش.

٣١ - وأثار هذا الحدث إدانة منظمات دولية مختلفة، وأظهر مقاومة قيادة جمهورية صربسكا المستمرة لطيّ صفحة الماضي أو عدم قدرتها على القيام بذلك.

تنفيذ الاستفتاء في جمهورية صربسكا بشأن إعلان يوم ٩ كانون الثاني/يناير عطلةً رسمية بمناسبة "يوم جمهورية صربسكا"

٣٢ - على النحو الوارد بالتفصيل في تقريري الخاص المتعلق بإجراء استفتاء في جمهورية صربسكا في ما يتنافى مع قرارات المحكمة الدستورية لدولة البوسنة والهرسك، الذي سلَّمته مع تقريري الدوري السابق (S/2016/911)، أقامت سلطات جمهورية صربسكا استفتاءً في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ يتعلق بتأييد إعلان يوم ٩ كانون الثاني/يناير عطلةً رسمية بمناسبة

(٧) 'لولا ''[المجتمع الكرواتي للهرسك – البوسنة]، لكنا لقينا مصير فوكوفار، وما كان للكروات وجود في البوسنة والهرسك. ولهذا السبب وُجد [المجتمع الكرواتي للهرسك – البوسنة]''. دراغان كوفيتش، رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك/الجمعية الشعبية الكرواتية، موستار، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

''يوم جمهورية صربسكا'' رغما عن التدبير المؤقت الذي أصدرته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ١٧ أيلول/سبتمبر بتعليق قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، المؤرخ ١٥ تموز/يوليه، بإجراء استفتاء في انتظار صدور قرار نهائي عن المحكمة الدستورية بشأن قرار الجمعية الوطنية المذكور أعلاه.

٣٣ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا القانون المتعلق بيوم جمهورية صربسكا، الذي يهدف إلى تنفيذ نتائج الاستفتاء الذي أُجري في انتهاكٍ لقراري المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وأُخضع هذا القانون لإجراء المصلحة الوطنية الحيوية الذي طرحه تجمع البوشناق في مجلس شعوب جمهورية صربسكا.

٣٤ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، وافقت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك على طلب العضو البوشناقي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك بكر عزت بيغوفيتش وآخرين ''لحلّ النزاع الدستوري مع كيان جمهورية صربسكا'' فيما يتصل بقرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ بإجراء استفتاء ''يوم جمهورية صربسكا'' في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. واعتبرت المحكمة أن قرار الجمعية لا يمتثل للمادة أولا (٢) والمادة سادسا (٥) من دستور البوسنة والهرسك، لأنه يحدد مسألةً للاستفتاء تتعلق بأمر محسوم من قَبْل بموجب القرار النهائي والملزِم للمحكمة، الذي يجب على جميع السلطات والمؤسسات العامة احترامه.

٣٥ - وألغت المحكمة نتائج الاستفتاء أيضا على أساس أن الاستفتاء أُجري بناءً على قرار يتعلق باستفتاء أعلنت المحكمة تعارضه مع دستور البوسنة والهرسك وتَنافِيه مع أمر المحكمة الوارد في تدبيرها المؤقت المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٣٦ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قررت المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا أن القانون المتعلق بيوم جمهورية صربسكا لا ينتهك المصلحة الوطنية الحيوية للبوسنيين المسلمين (البوشناق). ونُشر القانون في الجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ودخل حيز النفاذ.

٣٧ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، وعلى الرغم من صدور قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الذي حكم بعدم دستورية إعلان ٩ كانون الثاني/يناير عطلة رسمية بمناسبة ''يوم جمهورية صربسكا''، نظّمت السلطات احتفالات بمناسبة ''يوم جمهورية صربسكا'' في بانيا لوكا. وشملت الأنشطة تنظيم عرض لأفراد جهازي الشرطة والحماية المدنية والرابطات الرياضية ومجموعات أخرى، فضلا عن مشاركة الكتيبة الثالثة من القوات المسلحة للبوسنة والهرسك التي حضرت بناء على طلبٍ من ملادين إيفانيتش، وهو العضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

٣٨ - وبتنظيم الاستفتاء في انتهاكٍ مباشر لقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ومن ثم تنفيذ نتائجه، أكدت جمهورية صربسكا استمرارها في انتهاج سياسة تتجاهل النظام الدستوري المنصوص عليه في المرفق ٤ للاتفاق الإطاري العام للسلام، وتتجاهل أيضا السلطة القضائية على مستوى الدولة. وبرفض القرارات النهائية والملزمة للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ولا سيما قرار المحكمة الذي يأمر باتخاذ تدابير مؤقتة، شكَّلت سلطات جمهورية صربسكا سابقة قانونية في إساءة استخدام الاستفتاءات، في محاولةٍ لتبرير انتهاك التزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري وبصرف النظر عن أي قرارات تتخذها المحكمة الدستورية في النهاية.

قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في "قضية ليوبيتش"

٣٩ - اعتمدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ١ كانون الأول/ديسمبر قرارا بشأن ما يسمى ''قضية ليوبيتش'' التي تتعلق بطلب الرئيس الحالي للمجلس الرئيسي للجمعية الشعبية الكرواتية، السيد ليوبيتش، استعراض دستورية أحكام قانون انتخابات البوسنة والهرسك المتعلقة بانتخاب المندوبين في مجلس شعوب الاتحاد. ووجدت المحكمة الدستورية أن عدة أحكام مطعون فيها من قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك لا تتوافق مع المادة أولا (٢) من دستور البوسنة والهرسك، وأمرت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بمواءمة هذه الأحكام مع الدستور في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ اصدار قرارها. ونُشر قرار المحكمة في ٦ كانون الثاني/يناير وأُرسل إلى الجمعية البرلمانية. وبالتالي، فإن المهلة المعلنة لمواءمة الأحكام غير الدستورية ستنتهي في أوائل تموز/يوليه.

٤٠ - ويتضمن القرار الصادر في ''قضية ليوبيتش'' عناصر واعتبارات سياسية، ويثير العديد من المسائل القانونية الصعبة. ولا يمكن التنبؤ بدقة بالآثار التي ستنشأ عنه والتي ستعتمد على ما تتفق عليه الأطراف السياسية المؤثرة الرئيسية والسلطات المكلفة بتنفيذه. واستنادا إلى ردود الفعل الأولى على القرار، من الصعب معرفة السبل التي يمكن بها لأحزاب الاتحاد التوفيق بين آرائها المتضاربة بشأن تنفيذه.

٤١ - فبينما رأى بكر عزت بيغوفيتش، رئيس حزب العمل الديمقراطي - الحزب البوشناقي الرئيسي - أنه ينبغي اعتماد تعديلات تقنية طفيفة على قانون انتخابات البوسنة والهرسك لكي يعكس الصياغة الدقيقة لدستور الاتحاد، ذكر رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك -الحزب الكرواتي الرئيسي- دراغان كوفيتش، أنه يجب اعتماد أحكام القانون التي تؤثر في مجلس شعوب الاتحاد استنادا إلى المبادئ المنصوص عليها في ''قضية ليوبيتش''، وأن الانتخابات المقبلة غير المباشرة لمجلس شعوب الاتحاد - المزمع عقدها في أعقاب الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨ في البوسنة والهرسك - لا يمكن إجراؤها دون إدخال التعديلات المناسبة على القانون.

٤٢ - وتتمحور الآراء المعارِضة، ولا سيما بين مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي، حول إمكانية إجراء انتخابات مجلس شعوب الاتحاد المزمع عقدها في عام ٢٠١٨ في حال لم تعدِّل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك الأحكام غير الدستورية في قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، وفيما لو ألغت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، نتيجةً لذلك، الأحكام التي تعتبرها غير دستورية. والأهم من ذلك أنه في حال عدم إجراء انتخابات مجلس شعوب الاتحاد، سيكون من المستحيل انتخاب المندوبين إلى مجلس شعوب البوسنة والهرسك وأعضاء مجلس رئاسة الاتحاد وأعضاء حكومة اتحادية جديدة في أعقاب الانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠١٨.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الآثار المحتمل أن تنشأ عن القرار على نطاق أوسع فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضايا ''سايديتش وفينتشي'' و ''زورنيتش'' و ''بيلاف''، ظهرت آراء متضاربة بين بعض الأطراف السياسية المؤثرة بشأن ما إذا كان مبدأ التمثيل النسبي والشرعي الذي وضعته المحكمة الدستورية في ''قضية ليوبيتش'' سيؤثر أيضا على القواعد المتعلقة بانتخابات أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

٤٤ - وسيظل مكتبي يتابع عن كثب التطورات المتعلقة بتنفيذ القرار الصادر في ''قضية ليوبيتش''.

مسألة المقاتلين الأجانب

٤٥ - وفقا للمعلومات الصادرة عن مختلف السلطات في البوسنة والهرسك، لم تسجِّل البوسنة والهرسك أي حالات سفر جديدة لمواطنيها للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك أنشطته المتعلقة بالتحقيق والملاحقة القضائية بحق مواطني البوسنة والهرسك الذين غادروا أو يعتزمون مغادرة البوسنة والهرسك بهدف الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، على الرغم من معرفتهم بالنشرة الصحفية الصادرة عن مجلس الأمن، المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، والتي تشير إلى أن لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات قد وافقت على إدراج اسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية.

ثالثا – مؤسسات البوسنة والهرسك على مستوى الدولة

ألف – مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

٤٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر مجلس رئاسة البوسنة والهرسك بالتبعات السياسية الناجمة عن مسائل خلافية أوسع نطاقا، ولا سيما محاولة تقديم طلب إعادة النظر إلى محكمة العدل الدولية على النحو المبين أعلاه.

٤٧ – وبعد الكشف بأن محكمة العدل الدولية أبلغت موقفها في أيار/مايو ٢٠١٦ إلى وكيل البوسنة والهرسك الذي يتمحور حوله الخلاف، بأن طلب إعادة النظر في الحكم يتطلب تفويضا رسميا جديدا من مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، تحوّل الخلاف إلى فضيحة سياسية. وأكد رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد إيفانيتش، وغيره من القادة السياسيين الصرب أن السيد عزت بيغوفيتش قد تصرف على نحو انفرادي وخارج نطاق مؤسسات البوسنة والهرسك، وأنه ينبغي عليه أن يتحمل المسؤولية السياسية فضلا عن المسؤولية القانونية التي قد تنشأ نتيجةً لذلك. وذكر السيد إيفانيتش أيضا إن مجلس رئاسة البوسنة والهرسك قد لا يعمل بشكل طبيعي بعد الآن.

٤٨ – وطالب العديد من القادة السياسيين البوسنيين المسلمين (البوشناق)، الذين كانوا قد أيدوا جهود السيد عزت بيغوفيتش، بأن يقدم استقالته، بينما قدم السيد تشوفيتش، رئيس الحركة الديمقراطية الوطنية – حزب سياسي في جمهورية صربسكا – دعاوى جنائية إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ضد السيد عزت بيغوفيتش ووكيل البوسنة والهرسك الذي يتمحور حوله الخلاف. وحتى الآن، أكد المكتب فتح قضية واحدة فحسب ضد وكيل البوسنة والهرسك موضوع الخلاف.

٤٩ – وفي تطور جدير بالترحيب، استأنف مجلس رئاسة البوسنة والهرسك عمله في ١١ نيسان/أبريل، وناقش عددا من البنود والقرارات المتراكمة.

٥٠ – ومن بين أبرز القرارات التي اتخذها مجلس رئاسة البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير اعتماد تقرير الاستعراض الدفاعي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدم مجلس الرئاسة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ترشيح البوسنة والهرسك لعضوية لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس الرئاسة قرارا بتمديد ولاية القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في عمليات حفظ السلام التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وقدم الدعم الأولي لإمكانية مساهمة القوات المسلحة في سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع عن طريق إشراك ٤٠ شخصا في بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥١ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تولى العضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد إيفانيتش، رئاسة المجلس من العضو البوسني المسلم (البوشناقي)، السيد عزت بيغوفيتش.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٥٢ - تابع مجلس وزراء البوسنة والهرسك عقد اجتماعاته بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما يشمل ٢١ جلسة عادية وأربع جلسات استثنائية، مركّزا مع بعض النجاح على المسائل المتصلة بمسار البوسنة والهرسك على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن معالجة المواضيع التقنية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، كانت النتائج التي حققتها الجلسات على الصعيد التشريعي بوجه عام متواضعة نسبيا.

٥٣ - ولم يعتمد مجلس الوزراء إلا قانونين جديدين هما ميزانية الدولة لعام ٢٠١٧ والقانون المتعلق بتأمين الودائع المصرفية في البوسنة والهرسك، وثماني مجموعات من التعديلات المدخلة على التشريعات القائمة، بما في ذلك مجموعة من التعديلات المطلوبة بموجب خطاب إعلان النوايا لصندوق النقد الدولي، تشمل تعديلات مدخلة على قانون ضريبة الاستهلاك، وتعديلات مدخلة على قانون المدفوعات إلى الحساب الواحد، وتعديلات مدخلة على قانون نظام الضرائب غير المباشرة.

٥٤ - واعتمد مجلس الوزراء في ١ شباط/فبراير خطة عمله لعام ٢٠١٧ وخطته الإجرائية لعام ٢٠١٧، بما يشمل حوالي ١٠٠ من مشاريع الاستثمار التنموية المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والوفاء بشروط الشراكة من أجل السلام، ومواصلة تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتتوخى خطة العمل اعتماد أكثر من ٤٠ قانونا و٦٥٠ من القرارات والتقارير والاستراتيجيات والمعاهدات الدولية المدرجة على جدول أعمال مجلس الوزراء في عام ٢٠١٧.

٥٥ - وقام مجلس الوزراء أيضا بإنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات لتحليل واقتراح طرائق العمل، بما في ذلك وسائل التكنولوجيا الجديدة في العملية الانتخابية في البوسنة والهرسك. وفي نفس الوقت، واصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات - المنشأ في عام ٢٠١٥ - عمله في عام ٢٠١٧ لإعداد التغييرات المتعلقة بقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك وقانون تمويل الأحزاب السياسية الذي جرى إقراره في عام ٢٠١٥.

٥٦ - كما انخرط مجلس الوزراء في أنشطة التعاون الإقليمي، من خلال قيادة وفد البوسنة والهرسك في زيارة إلى بلغراد في ٢٣ كانون الثاني/يناير لمناقشة إمكانية تحسين العلاقات الثنائية.

جيم – الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٥٧ – كان أداء الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ضعيفا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تعثَّر عمل مجلسيها بسبب حالات المقاطعة أو التهديدات بالمقاطعة من جانب موفدي أحزاب جمهورية صربسكا، والطابع غير المستقر لائتلاف الأغلبية الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى النتائج المحققة. وكثيرا ما تحولت الجلسات إلى ساحة للمناورة السياسية بين مختلف الأطراف.

٥٨ – وتأثرت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بالأزمة السياسية التي نجمت عن طلب إعادة النظر في حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، تعطلت جلسات كل من مجلس نواب البوسنة والهرسك ومجلس شعوب البوسنة والهرسك بسبب تهديد مندوبي جمهورية صربسكا بعدم الحضور لتشكيكهم في شرعية طلب إعادة النظر. وحتى إن شريك الائتلاف القائم في البوسنة والهرسك، الذي يُدعى ”التحالف من أجل التغيير“، رفض المشاركة في التصويت على أي مسألة خلال جلسة مجلس نواب البوسنة والهرسك المعقودة في ٧ آذار/مارس. وقاطع مندوبو الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل مرارا جلسات مجلس نواب البوسنة والهرسك منذ كانون الأول/ديسمبر نتيجةً لتولي مندوب حزب العمل الديمقراطي، شفيق ظافروفيتش، منصب الرئاسة الدورية لمجلس النواب واتهاماتهم له بالتورط في جرائم حرب.

٥٩ – ولم تعتمد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بعد التشريعات المتعلقة بضريبة الاستهلاك والتأمين على الودائع المصرفية اللازمة لاستكمال الاستعراض الأول في إطار تسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي. وكان مجلس وزراء البوسنة والهرسك قد اعتمد هذه التشريعات في نهاية آذار/مارس وأرسلها إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في إطار إجراء عاجل للوفاء بالموعد النهائي الذي حدده صندوق النقد الدولي في ٧ نيسان/أبريل. ورفض مجلس النواب في جلسة معقودة في ٥ نيسان/أبريل هذا الإجراء العاجل، فقام مجلس الوزراء بعد ذلك بإعادة تقديم نفس المقترحات، عن طريق طلب النظر فيها ضمن إطار الإجراء العاجل مجددا. واعتمد مجلس الشعوب هذه التشريعات في ٧ نيسان/أبريل، بينما رفض مجلس النواب النظر فيها بمقتضى الإجراء العاجل في جلسة معقودة في ٢٠ نيسان/أبريل. ونتيجةً لذلك، فإن هذه القوانين لا تزال ضمن المتطلبات غير المنفذة والتي تؤخّر صرف الشريحة الثانية من الأموال في إطار تسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي.

٦٠ – ولم يعقد مجلس نواب البوسنة والهرسك سوى ثماني جلسات عادية وجلسة طارئة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما لم يعقد مجلس شعوب البوسنة والهرسك سوى

خمس جلسات عادية وجلسة طارئة واحدة. واعتمد البرلمان ثلاثة قوانين جديدة وأدخل خمسة تغييرات على التشريعات القائمة.

٦١ - ورفض البرلمان في النهاية مقترح عزل نائب وزير الدفاع في البوسنة والهرسك، سعاد يوسيتش، على خلفية دوره في الموافقة على مشاركة أفراد من الكتيبة الثالثة للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك في أنشطة عطلة ''يوم جمهورية صربسكا'' في ٩ كانون الثاني/يناير في بانيا لوكا.

رابعا - اتحاد البوسنة والهرسك

التطورات ضمن الائتلاف الحاكم على مستوى الاتحاد

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت حكومة الاتحاد بشكل منتظم إلى حد ما، حيث عقدت ٢٥ جلسة عادية و ١٩ جلسة استثنائية. بيد أن الائتلاف الحاكم الذي يضم حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب ''الاتحاد من أجل مستقبل أفضل'' ابتُلي بالخلافات المتكررة حول التشريعات المقترحة، الأمر الذي عطّل سير عمل البرلمان. وعلى الرغم من أن مجلسي البرلمان الاتحادي لم يعقدا أي جلسات على مدى عدة أشهر بالنظر أساسا إلى المنازعات حول التعديلات المقترح إدخالها على قانون اليانصيب والتعديلات الرامية إلى إعادة الاستحقاقات إلى حوالي ٠٠٠ ٦ من قدامى المحاربين الكروات، فقد اعتمد البرلمان الاتحادي ما مجموعه سبعة قوانين جديدة و ١٢ تعديلا على القوانين القائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ترفض الطعن المقدم من الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في دستورية القوانين المعتمدة في مجلس شعوب الاتحاد

٦٣ - في تشرين الأول/أكتوبر، قدم ٣٠ مندوبا في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا طلبا إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بإعادة النظر في دستورية جميع القوانين والقوانين الداخلية التي اعتمدها برلمان الاتحاد منذ الانتخابات العامة لعام ٢٠١٤، بحجة أن مجلس شعوب الاتحاد لم يتشكل بالكامل - لم يتم تعيين إلا ١٣ من أصل ١٧ مندوبا صربيا، وأن التجمع الصربي غير قادر على الاحتجاج بآلية حماية المصلحة الوطنية الحيوية في صنع القرار. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، رفضت المحكمة الدستورية هذا الطلب، موضحة أنه بموجب دستور الاتحاد وقانون الانتخابات، لا توجد أحكام تمنع تشكيل مجلس شعوب الاتحاد قبل انتخاب جميع المندوبين، وأن التجمع الصربي في مجلس شعوب الاتحاد لم يُمنع من اللجوء إلى آلية المصلحة الوطنية الحيوية.

المحكمة الدستورية الاتحادية تلغي التعديلات المدخلة على القانون المتعلق بالخدمة المدنية في الاتحاد

٦٤ - قررت المحكمة الدستورية الاتحادية في ٧ كانون الأول/ديسمبر أن التعديلات المدخلة على قانون الخدمة المدنية في الاتحاد، المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لا تتفق مع دستور الاتحاد.

إعادة إجراء الانتخابات في ستولاتس

٦٥ - بعد أن تم تعليق الانتخابات المحلية في بلدية ستولاتس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بسبب وقوع عدد من الحوادث، أُجريت انتخابات الإعادة بنجاح في ١٩ شباط/فبراير دون تسجيل حوادث أخرى. وقامت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك بإزالة أسماء عدة مرشحين من بطاقات الاقتراع على خلفية الحوادث السابقة، بما في ذلك اسم المرشح البوشناقي الوحيد لمنصب رئيس البلدية. وأكدت اللجنة المركزية للانتخابات صحة نتائج الانتخابات، وتم تشكيل مجلس بلدية ستولاتس بشكل جزئي. وفاز مرشح الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بمنصب رئيس البلدية. وفي الجلسة الافتتاحية لمجلس البلدية، تم انتخاب نائب رئيس المجلس من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، ولا تزال المفاوضات جارية بشأن تعيين مرشح في منصب رئيس المجلس.

مجلس نواب الاتحاد يعتمد قرارا ضد "إقامة نظام اتحادي على أسس إثنية"

٦٦ - في جلسة استثنائية لمجلس نواب الاتحاد جرى عقدها في ٢١ آذار/مارس، اقترح مندوب من الحزب الديمقراطي الاجتماعي اعتماد قرار يدين الدعوات إلى مواصلة إضفاء الطابع الاتحادي على البوسنة والهرسك. وقد اعتبر المندوبون الكروات في مجلس نواب الاتحاد القرار المقترح من الحزب الديمقراطي الاجتماعي بمثابة هجوم ضد الكروات، وغادروا الجلسة، بينما قام المندوبون المتبقون، البالغ عددهم ٧٠ مندوبا، باعتماد القرار بالإجماع.

٦٧ - وفي وقت لاحق، وصفت الأحزاب السياسية الكرواتية القرار المعتمد بأنه ''يتعارض مع اتفاق دايتون'' ويُعتبر ''مناهضا للاتحاد الأوروبي''، مدَّعية أنه يعزز مطامح ''خطة وحدوية وقومية للبوشناق''. وفي رسالة مفتوحة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس، حذّرت الجمعية الشعبية الكرواتية من أنه إذا لم يقم المندوبون البوشناق بإلغاء القرار، ستتخذ الجمعية تدابير تَحَدَّد لاحقا. ولم يتم إبطال القرار، ولم تُتخذ أية إجراءات أخرى.

مدرستان تحت سقف واحد في يايتسي

٦٨ - في آذار/مارس، مضت سلطات كانتون البوسنة الوسطى في تأسيس مدرسة ثانوية يحضر فيها الطلاب البوشناق والكروات ضمن فصول منفصلة وفقا لمناهجهم الدراسية

الوطنية (أي الإثنية) بعد أن كانوا يحضرون فصولا مشتركة حتى الآن. ويمثل هذا أول محاولة لتأسيس مدرسة من هذا النوع – ما يسمى ''مدرستان تحت سقف واحد'' – خلال ما يقرب من ١٥ سنة في الاتحاد. وتصرّ السلطات على أنها أسست المدرسة وفقا لطلبات المجتمع المحلي، ولكن بعض الطلبة والآباء والمدرّسين البوشناق والكروات احتجوا على القرار. وفي تطور إيجابي، يبدو أن بعض السلطات التي كانت تدعو سابقا إلى تأسيس مدرسة جديدة ربما بدأت باستكشاف سبل لتركيز جهودها على إيجاد حل ضمن النظام المدرسي الحالي.

لا اتفاق من أجل تمكين إجراء انتخابات محلية في موستار

٦٩ - من دواعي الأسف أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بشأن سنّ تعديلاتٍ على قانون البوسنة والهرسك للانتخابات تتيح إجراء انتخابات محلية في مدينة موستار. وفي بيان مؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعرب المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام مجدداً ''عن أسفهم إزاء فشل الأحزاب السياسية الذريع خلال السنوات الست الماضية في الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الحكم الصادر عن [المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك] بشأن النظام الانتخابي لموستار''؛ كما ''دعوا جميع الأحزاب، ولا سيما حزب العمل الديمقراطي و [الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك]، إلى التوصّل إلى حلّ توفيقي من أجل تمكين الناخبين في مدينة موستار من ممارسة حقهم الأساسي في التصويت''.

خامسا – جمهورية صربسكا

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الائتلاف الحاكم بقيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل الاضطلاعَ بمهامه، وظلت حكومة جمهورية صربسكا تعقد جلساتها بصفة منتظمة. وعقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أربع جلسات عادية وأربع جلسات استثنائية، واعتمدت عشرة قوانين جديدة و ١٩ مجموعة من التعديلات على القوانين السارية.

٧١ - وتأثرت الحالة السياسية في جمهورية صربسكا باتجاهين رئيسيّين، أطال كلٌّ منهما أمَدَ الأزمة المستمرة في البلد. ونتج الاتجاه الأول عن تصاعد حدة التوترات بين سراييفو وبانيا لوكا حول مسألتين: الاستفتاء المتعلق بإعلان ٩ كانون الثاني/يناير عطلةً رسمية بمناسبة ''يوم جمهورية صربسكا''؛ ومحاولة إعادة النظر في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود. أما الاتجاه الثاني، فهو النزاع المستمر على السلطة السياسية بين الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا، بقيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل ورئيسه، وهو رئيس جمهورية صربسكا، السيد دوديك، والأحزاب المعارِضة المجتمِعة تحت راية ''التحالف من أجل التغيير''.

٧٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، قرّرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا منحَ جوائز خاصة إلى رؤساء الجمعية السابقين وأعضاء أول هيئة رئاسية لجمهورية صربسكا، بمن فيهم المُدانان بارتكاب جرائم حرب مومتشيلو كرايشنيك وبيليانا بلافشيتش، وكذلك رادوفان كارادجيتش، المُدان بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في حكمٍ صادر عن الدائرة الابتدائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٧٣ - كذلك، قررت سلطات جمهورية صربسكا الاستمرار في الاحتفال بعطلة ''يوم جمهورية صربسكا''، في ٩ كانون الثاني/يناير، بالرغم من الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الذي وجد أن هذا التاريخ (وليس العطلة نفسها) غير دستوري. وانتهز رئيس جمهورية صربسكا، السيد دوديك، مراسم الاحتفال بذلك التاريخ فرصةً للتأكيد مجدداً على موقفه بشأن تفكيك البوسنة والهرسك.

٧٤ - ورداً على محاولة تقديم طلب لإعادة النظر في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ٢٧ شباط/فبراير مجموعةً من الاستنتاجات الواسعة النطاق، أدانت فيها هذه المساعي، وسعت من خلالها إلى عرقلة صنع القرار على مستوى الدولة، إلا بشأن المسائل المهمة بالنسبة لجمهورية صربسكا. وعلى وجه الخصوص، أشارت أحزاب ''التحالف من أجل التغيير'' إلى أنها لن تحتفل بذلك التاريخ.

٧٥ - وبعد أسابيع عدة من إجراء الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٦، ذكر رئيس جمهورية صربسكا، السيد دوديك، أن حكومة جمهورية صربسكا لن تدعم بعد اليوم البلديات التي تديرها الأحزاب المعارِضة في الجمهورية. وبدورها، أدانت أحزاب ''التحالف من أجل التغيير'' في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بيانَ السيد دوديك باعتباره غير قانوني، وأعلنت أنها لن تتعاون بعد اليوم مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل الذي يترأّسه.

٧٦ - وفي تطور إيجابي، عقدت حكومة جمهورية صربسكا والحكومة الاتحادية جلسة مشتركة في بانيا لوكا، في ٩ آذار/مارس، لمناقشة خطة الإصلاح للبوسنة والهرسك وتنفيذ الترتيبات المتصلة بتسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي، مع التركيز على تنفيذ تدابير ترمي إلى تحجيم الاقتصاد غير الرسمي. وبصفة عامة، يمكن وصف التعاون بين الحكومتين على مستوى الكيان، بقيادة رئيسة وزراء جمهورية صربسكا، جيليكا شفيانوفيتش، ورئيس وزراء اتحاد البوسنة والهرسك، فاضل نوفاليتش، بأنه إيجابي وعملي.

عدم التعاون مع الممثل السامي

٧٧ - في ١٢ كانون الثاني/يناير، قررت جمهورية صربسكا قطع جميع الاتصالات والعلاقات مع مكتبي، على خلفية مزاعمها بأنني أجريت مقارنة بين عطلة ''يوم جمهورية صربسكا'' ويوم تأسيس دولة كرواتيا المستقلة في عهد النازية. وغني عن القول إن بياني قد أسيء تفسيره. وقد وضّحت على الفور أنني لم أكن أشير إلى أي تشابه بين جمهورية صربسكا ودولة كرواتيا المستقلة المنشأة في عهد النازية.

٧٨ - ولا تزال حكومة جمهورية صربسكا ترفض إتاحة المعلومات والوثائق الرسمية لمكتبي، خلافاً لما ينص عليه المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام. وتلزِم المادة التاسعة من المرفق ١٠ جميعَ السلطات في البوسنة والهرسك بالتعاون الكامل مع الممثل السامي، وكذلك مع المنظمات والوكالات الدولية. ولم تلقَ الدعوات المتكررة التي أطلقها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام من أجل تذكير سلطات جمهورية صربسكا بالتزاماتها في هذا الصدد أي صدىً. وترقى الممارسة التي تتبعها حكومة جمهورية صربسكا بعدم توفير المعلومات والوثائق على النحو الذي يطلبه مكتب الممثل السامي إلى عام ٢٠٠٧. وهي تتناقض مع الادعاءات المتكررة الصادرة عن جمهورية صربسكا بأنَّ هذا الكيان يحترم نص الاتفاق الإطاري.

سادسا - ترسيخ سيادة القانون

مشروع القانون المتعلق بمحاكم البوسنة والهرسك

٧٩ - لا يزال اختصاص محكمة دولة البوسنة والهرسك نقطةَ خلاف رئيسية بين السلطات في جمهورية صربسكا والسلطات السياسية الأخرى، الأمر الذي يحول دون اعتماد قانون جديد بشأن المحاكم في البوسنة والهرسك. وفي حين تتضمن إحدى المسودات أحكاماً بشأن احتفاظ دولة البوسنة والهرسك بولايتها القضائية الجنائية الحالية في مجالَي الجريمة المنظمة والفساد، وكذلك أحكاماً بديلة تعكس وجهة نظر جمهورية صربسكا التي تسعى إلى تقييد الولاية القضائية لدولة البوسنة والهرسك، فقد سعى وزير العدل في البوسنة والهرسك إلى تقديم مشروع جديد يرمي إلى الحد كثيراً من الولاية القضائية الجنائية على مستوى الدولة. بيد أنه في إطار ''الحوار المنظم بشأن العدالة'' الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يستمر العمل على المشروع السابق، مما لن يؤدي إلى تقليص الولاية القضائية على مستوى الدولة. وقد أوضحتُ أنه لا يجوز تقليص الولاية القضائية على مستوى الدولة بما أنها تتبع تقسيم الاختصاصات بين دولة البوسنة والهرسك والكيانَين بموجب دستور البوسنة والهرسك.

عدم تنفيذ الأحكام القضائية

٨٠ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أحد أخطر الانتهاكات المرتكبة في مجال سيادة القانون في البوسنة والهرسك حتى الآن، الأمر الذي استوجبَ منّي تقديم تقريري الخاص السابق إلى مجلس الأمن، نظراً إلى أنّ جمهورية صربسكا قامت بانتهاك التزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام، وعلى وجه الخصوص المرفق ٤ للاتفاق الذي يتضمن دستور البوسنة والهرسك. وبعد أن أجرت سلطات جمهورية صربسكا استفتاءً في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، منتهكةً بذلك قرارَين نهائيَّين وملزِمَين صادرين عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، أقرَّت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر القانون المتعلق بيوم جمهورية صربسكا في إطار سعيها إلى تنفيذ نتائج الاستفتاء الذي سبق إجراؤه، في انتهاكٍ مستمر للقرارين.

٨١ - وحالياً، يُجري مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك تحقيقاً بشأن تنظيم الاستفتاء في جمهورية صربسكا وتنفيذه. وبموجب المادة ٢٣٩ من القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، يشكّل عدم إنفاذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ومحكمة البوسنة والهرسك، ودائرة حقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، جرماً جنائياً يُعاقَب عليه بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات.

٨٢ - وبعد رفض الخضوع للاستجواب في هذه المسألة عدة مرات، مَثُل رئيس جمهورية صربسكا، السيد دوديك، أمام مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر للإدلاء بإفادته. واستجوب المكتب أيضاً رئيس وزراء جمهورية صربسكا والرئيس السابق للجنة الاستفتاء في جمهورية صربسكا، من بين أشخاص آخَرين.

٨٣ - وثمة مثالٌ آخر على التدهور في عملية إرساء سيادة القانون يستدعي اهتمامي وهو رفض سلطات جمهورية صربسكا المباشر لإمكانية تطبيق القرارات القضائية الصادرة على مستوى البوسنة والهرسك في ذلك الكيان. وبالتالي، لا تزال سلطات جمهورية صربسكا تتجاهل القرار الصادر عن محكمة دولة البوسنة والهرسك بشأن أحد المواقع المحتملة للممتلكات الدفاعية في هان بييساك، بجمهورية صربسكا.

جهود مكافحة الفساد في الكيانين

٨٤ - في الفترة المشمولة بالتقرير، نُفِّذت تغييرات تنظيمية على صعيد الملاحقة القضائية في جمهورية صربسكا، بموجب القانون الجديد حول مكافحة الفساد والجريمة المنظمة وأخطر أشكال الجريمة الاقتصادية. إلا أنّ التشريع الاتحادي لعام ٢٠١٤ المتعلق بإنشاء إدارة خاصة للمدعين العامين والمحاكم تُعنى بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة لا يزال غير منطبق في الاتحاد.

سابعا – الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

٨٥ – لم تنحسر ممارسة التدخل السياسي غير المقبول في أعمال الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨٦ – فلا يزال قانون كانتون سراييفو المتعلق بالشؤون الداخلية، الذي اعتُمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، غيرَ منَفَّذ في أهم جانب له، وهو تحقيق الاستقلالية التنفيذية والمالية لدوائر الشرطة، نظراً إلى أنّ حكومة كانتون سراييفو لم تعتمد نظاماً أساسياً بعد. ومن شأن مبادرةٍ اتخذتها جمعية كانتون سراييفو لإدخال تغييرات رئيسية على القانون الذي لم يُنفَّذ بعد أن تؤدي إلى فرض مزيد من السيطرة السياسية على الشرطة، وأن تقوّض مواءمة التشريعات المتصلة بالشرطة في الاتحاد.

٨٧ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سرَّحت حكومة كانتون سراييفو مفوض شرطتها من الخدمة. وفي آذار/مارس، أصدر المجلس المستقل لكانتون سراييفو إعلاناً عن شغور وظيفة لمفوض جديد. وكان المجتمع الدولي قد تصدى لجهود مبذولة لخفض مستوى معايير اختيار المفوض الجديد، مما أدى إلى تأخير في إصدار إعلان الشغور.

٨٨ – ولا يزال تعيين مفوض جديد للشرطة في الكانتون ١٠ معلقا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولا يزال التعيين الذي جرى لمدير إدارة الشرطة الاتحادية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ غير مبتوتٍ فيه بسبب منازعة قضائية جارية. وبعد طول تأخير، عيّن كانتون غرب الهرسك مفوضاً جديداً للشرطة في ١ كانون الأول/ديسمبر. ولا تزال عملية تعيين أعضاء المجلس المستقل للاتحاد معلقةً منذ عام ٢٠١٥، والإجراءات جارية بصدد تعيين أعضاء المجلس المستقل في كانتون الهرسك – نيريتفا.

٨٩ – وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمد مجلس شعوب الاتحاد القانون المتعلق بمسؤولي الشرطة. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، اعتمدت جمعية كانتون سراييفو قانونها المتعلق بمسؤولي الشرطة. وتُتَّخذ في الوقت الراهن إجراءات إضافية في البرلمان بشأن القانونَين.

٩٠ – ولا يزال مكتب الممثل السامي وشركاؤه الرئيسيون في المجتمع الدولي يرصدون التغيرات المدخلة على التشريعات المتعلقة بالشرطة، ويشجعون على مواءمتها في دوائر الاختصاص المعنية في جميع أنحاء البلد. إلا أن محاولات الحيلولة دون مواءمة الأطر التشريعية آخذة في الازدياد.

ثامنا – الاقتصاد

٩١ – تشير المؤشرات الاقتصادية المتاحة لعام ٢٠١٦ إلى صورة متباينة المعالم. ففي حين سجّلت التجارة الخارجية والإنتاج الصناعي زيادةً طفيفة بالمقارنة مع الإنتاج في عام ٢٠١٥،

أشارت مديرية التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء إلى انخفاض كبير في معدل النمو إلى نصف ما كان عليه في عام ٢٠١٥ تقريباً.

٩٢ - وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة بنسبة ٥,١ في المائة، لا يزال عدد المسجّلين كعاطلين عن العمل، الذي بلغ أكثر من نصف مليون شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مدعاة للقلق. ويبلغ معدل البطالة بحسب البيانات الإدارية ٤٠,٩ في المائة، في حين يبلغ معدل البطالة الفعلي حوالي ٢٥,٤ في المائة. وتبلغ نسبة بطالة الشباب من العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل ما يُقدَّر بـ ٥٤,٣ في المائة.

٩٣ - ووفقاً للبيانات الأولية للمصرف المركزي للبوسنة والهرسك، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٥٠٤,٤ ملايين مارك من ماركات البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٦، أي ما يمثل زيادة قدرها ٥,٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٥. ومستويات المعيشة متدنية. فمع بلوغ متوسط الرواتب ٨٥٣ ماركاً من ماركات البوسنة والهرسك في شهر كانون الأول/ديسمبر، ومتوسط المعاشات التقاعدية ٣٥٨ ماركاً، يجد حتى الأشخاص الذين يتقاضون دخلاً ثابتاً صعوبات كبرى لتلبية احتياجاتهم الأساسية. كما زاد عدد متقاضي المعاشات التقاعدية بنسبة ١,٩ في المائة.

٩٤ - وتشير المؤشرات الاقتصادية المتاحة أيضاً إلى تراجع في عدة مجالات، وكذلك بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة. ففي تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حلّت البوسنة والهرسك في المرتبة الرابعة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في عام ٢٠١٥ إلى جنوب شرق أوروبا. وحسب مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٦ لمؤسسة Heritage، احتلّت البوسنة والهرسك المرتبة ١٠٩ من أصل ١٧٨ بلداً، والمرتبة ٣٩ من أصل ٤٣ بلداً في أوروبا، حيث كانت الدرجة الإجمالية لهذا البلد أقلّ من المتوسطين العالمي والإقليمي. وحسب ”تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٧“ الصادر عن البنك الدولي، احتلت البوسنة والهرسك المرتبة ٨١ من أصل ١٩٠ اقتصاداً من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهي أدنى مرتبة بين جميع بلدان منطقة البلقان. وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتلت البوسنة والهرسك المرتبة ٨٥ من أصل ١٨٨ بلداً من حيث التنمية البشرية. وبحسب مؤشر إدراك وجود الفساد لعام ٢٠١٦، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، احتلت البوسنة والهرسك المرتبة ٨٣ من أصل ١٧٦ بلداً، خلف الجبل الأسود وصربيا وكرواتيا، وهي بلدان مجاورة لها. وبحسب التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ عن الحرية الاقتصادية في العالم، احتلّت البوسنة والهرسك المرتبة ٩١ من أصل ١٥٩ بلداً وإقليماً، بينما صنّفها التقرير المتعلق بالقدرة التنافسية في العالم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، في المرتبة ١٠٧ من أصل ١٣٨ اقتصاداً، وهي أيضاً أدنى مرتبة بين بلدان

المنطقة. كما بيّن التقرير عدم قدرة البلد على الاحتفاظ بأصحاب المواهب، إذ إنه صنّف البوسنة والهرسك في المرتبة ١٣٤ من أصل ١٣٨ بلداً من حيث هجرة الأدمغة.

٩٥ - ولا يزال تقدير الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك هو نفسه. ففي ١٠ آذار/مارس، أكدت شركة ستاندرد آند بور لخدمات التقدير أنَّ تقدير الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك هو ''B مع آفاق مستقرة''، استناداً إلى الأداء المالي للبلد، ومستوى إيراداته من الضرائب غير المباشرة، وانخفاض عبء الدين فيه نسبياً، في جملة عوامل. وتنجم القيود الحالية عن الانقسامات السياسية في البلد، ومستويات المديونية الخارجية الآخذة في الارتفاع، والاحتياجات الكبيرة من التمويل الخارجي.

٩٦ - وتشير تقييماتٌ للقطاع المصرفي إلى أنه مستقر وتتوفر فيه السيولة بشكل عام، وأنه ينبغي مواصلة تعزيزه في أعقاب اعتماد كامل مجموعة التشريعات التي أعدتها السلطات كجزء من التزاماتها في إطار تسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي. وساهمت وكالة تأمين الودائع في البوسنة والهرسك في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي بفعل كفاءتها في معالجة حالات الإيداع والاستعادة بعد إفلاس مصرفَين يقع مقرهما في جمهورية صربسكا (مصرف بوبار ومصرف صربسكا).

المسائل المالية

٩٧ - لقد تواصل نمو إيرادات الضرائب غير المباشرة، وهو يُعتبر أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار المالي على جميع مستويات الحكومة في البوسنة والهرسك. وقد جمعت هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١٦ مبلغ ٦٣٨ ٦ بلايين مارك بوسني، بزيادة ٤,٤٨ في المائة عن عام ٢٠١٥، وهو ما يعتبر إنجازاً سنوياً غير مسبوق.

٩٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تستفد البوسنة والهرسك من صرفيات صندوق النقد الدولي نظرا لعدم قيام السلطات المسؤولة باستكمال جميع التدابير اللازمة لإنجاز الاستعراض الأول للأداء بموجب ترتيب تسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي. وفي أعقاب زيارة أُجريت إلى البلد في آذار/مارس ٢٠١٧، حدد الصندوق المسائل المعلقة وهي: اعتماد زيادة على رسوم استهلاك الوقود، وإدخال تعديلات على القانون المتعلق بوكالة تأمين الودائع من قبل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك؛ والحد من حجم العمالة لعام ٢٠١٧ في مؤسسات البوسنة والهرسك بقرار يتخذه مجلس الوزراء؛ واعتماد البرلمان الاتحادي لتعديلات قانون الاتحاد بشأن الوكالة المصرفية؛ واتخاذ الحكومة الاتحادية لإجراءات العناية الواجبة بشأن شركتي الاتصالات BH Telecom و HT Mostar. وسيمهد إنجاز هذه المهام لبدء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالنظر في الاستعراض الأول، وفي حالة صدور الموافقة، لقيام الصندوق بصرف الدفعة الثانية من الأموال إلى البوسنة والهرسك.

٩٩ - وفي غياب المساعدة من جانب صندوق النقد الدولي، شكل النمو المطرد لإيرادات الضرائب غير المباشرة واستمرار الاعتماد على الاقتراض المحلي عنصرين رئيسيين للحفاظ على الاستقرار المالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن التحديات المالية واضحة، ومن المرجح أن تتفاقم في حال حدوث مزيد من التأخير في صرفيات صندوق النقد الدولي، وكذلك نتيجةً لزيادة قدرها ٣١ في المائة في مستوى التزامات إيفاء الديون الخارجية (١,٠١١ بليون مارك بوسني)، ضمن عوامل أخرى، مما يؤثر في إيرادات ميزانية الكيانين والمستويات الحكومية الأدنى.

١٠٠ - ولعل من الممكن التخفيف إلى حد ما من تلك التحديات عبر تسوية الاتحاد الروسي لدين مستحق على البوسنة والهرسك بقيمة ١٢٥,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ناجم عن المبادلات السلعية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وعقب قبول كلّ من مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وهيئة رئاسة البوسنة والهرسك، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بتدابير إلغاء الدين، وقّع وزير المالية والخزانة في البوسنة والهرسك، فييكوسلاف بيفاندا (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك)، اتفاقا لتسوية الديون مع نائب وزير مالية الاتحاد الروسي، سيرغي أناتولييفيتش ستورتشاك، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧، في موسكو. وستتم تسوية الدين عند التصديق على الاتفاق، كما ستقسَّم الأصول المالية الناتجة على كلّ من الدولة (١٠ في المائة)، والاتحاد (٥٨ في المائة)، وجمهورية صربسكا (٢٩ في المائة)، ومقاطعة برتشكو (٣ في المائة).

١٠١ - وأُنجزت عملية اعتماد الميزانية لعام ٢٠١٧ قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر على صعيدي الدولة والكيانين. ولم تمتثل مقاطعة برتشكو ونصف الكانتونات ومدينة موستار للجدول الزمني لاعتماد الميزانية، واضطُرت للعمل بتمويل مؤقت، أو في حالة موستار، من دون أي تمويل لحين اعتماد الميزانية.

١٠٢ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قانون ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٧، بمبلغ ١,٩٦١ بليون مارك بوسني، أي بزيادة قدرها ١٤ في المائة عن الميزانية السابقة. وقد ظل تمويل مؤسسات الدولة ثابتاً على نفس المستوى منذ عام ٢٠١٢ سواء من حيث المبلغ الإجمالي (٩٥٠ مليون مارك بوسني) أو مبلغ إيرادات الضرائب غير المباشرة (٧٥٠ مليون مارك بوسني)، بما مقداره ٧٨,٩ في المائة من مجموع إيرادات ميزانية الدولة. أما مصادر الإيرادات الأخرى لمؤسسات الدولة، فهي محدودة ولا تستفيد من تمويل صندوق النقد الدولي. وهناك شواغل من أن هذه القيود المالية قد تؤثر على قدرات مؤسسات الدولة على الوفاء الكامل بالتزاماتها.

١٠٣ - وأتم برلمان الاتحاد اعتماد ميزانيته لعام ٢٠١٧ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبلغت الميزانية المعتمدة ٢,٧٤٧ بليون مارك بوسني، بزيادة قدرها ٦ في المائة عن الميزانية السابقة، وهي تشمل مبلغ ٥٦٢,٦ مليون مارك بوسني للديون الخارجية (بزيادة قدرها ٣٩ في المائة)، و ٥٣٠ مليون مارك بوسني للاقتراض المحلي (بزيادة قدرها ٣٣ في المائة)، و ٤٢,٧ مليون مارك بوسني للديون الداخلية (بنقصان قدره ٧٤ في المائة). وبلغ مجموع الإيرادات المحلية المتوقعة لعام ٢٠١٧ ما قدره ١,٩٨٥ بليون مارك بوسني، بعجز يبلغ ٧٦٢،٦ مليون مارك بوسني تغطيه العائدات من بيع الأصول المالية (١٢٠ مليون مارك بوسني)، والاقتراض القصير الأجل (٣٦٠ مليون مارك بوسني)، والاقتراض الطويل الأجل (٢٨٢،٦ مليون مارك بوسني).

١٠٤ - وقد تنشأ تحديات مالية في الاتحاد في حال حدوث مزيد من التأخير في صرفيات صندوق النقد الدولي، أو ضعف أداء الإيرادات المحلية أو عدم بروز اهتمام بأوراق الحكومة المالية. وهناك أيضا قلق مستمر إزاء استقرار الصندوق الاتحادي الخاص بالمعاشات التقاعدية والعجز، الذي يعمل جاهدا من أجل تأمين مدفوعات المعاشات التقاعدية في الاتحاد بشكل منتظم وحَسَن التوقيت. وينبغي للقانون الاتحادي الجديد المتعلق بالمعاشات التقاعدية والتأمين ضد العجز، الذي لا يزال في مرحلة الإجراءات البرلمانية حالياً، أن يعالج هذه المسألة بإدراج الصندوق في نظام الخزانة الاتحادي. ومع ذلك، وانطلاقا من تجربة جمهورية صربسكا، فإذا كان إدراج صندوق المعاشات التقاعدية في نظام الخزانة يكفل إتاحة المدفوعات التقاعدية في موعدها، إلا إنه يسبب تأخيراً في مدفوعات الميزانية الأخرى. كما يواجه الاتحاد تحديا خطيرا متعلقا بالميزانية، وهو ناشئ عن طلبات استعادة الحقوق في المعاشات التقاعدية العسكرية لحوالي ٠٠٠ ١١ من الجنود المسرَّحين من جيش البوسنة والهرسك ومجلس الدفاع الكرواتي سابقا.

١٠٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمد البرلمان الاتحادي تعديلات على قانون الميزانيات في الاتحاد من أجل توفير أساس قانوني لاستمرار تمويل مدينة موستار، التي ليس لديها مجلس عامل لاعتماد ميزانيتها. ومكّنت التعديلات رئيس بلدية موستار، بموافقة رئيس إدارة الشؤون المالية في موستار، من إعلان ميزانية المدينة لعام ٢٠١٧ في شباط/فبراير.

١٠٦ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ميزانية جمهورية صربسكا لعام ٢٠١٧، وبلغ مجموعها ٣،٢ بلايين مارك بوسني، بزيادة قدرها ٢,٣ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وحُددت إيرادات الميزانية بمبلغ ٢،٧ بليون مارك بوسني، أي بعجز قيمته ٥٢٢ مليون مارك بوسني (بنقصان قدره ٦ في المائة) يغطّى من الاقتراض المحلي والأجنبي. وكما هو الحال في الاتحاد، يشكل الدين المتراكم في قطاع الرعاية الصحية مصدر قلق بوجه خاص في جمهورية صربسكا، إذ يتجاوز ١ بليون مارك بوسني. ويواجه صندوق المعاشات التقاعدية في جمهورية صربسكا أيضا تحديات لاستمراريته، نظرا لمستوى تحصيل الإيرادات المنخفض وزيادة عدد المتقاعدين، في جملة عوامل. وكان إدراج صندوق

المعاشات التقاعدية في ميزانية عام ٢٠١٦ وراء حل مسألة تأخر مدفوعات المعاشات التقاعدية، ولكنه أدى إلى حدوث تأخيرات في مدفوعات الميزانية الأخرى لجمهورية صربسكا.

الالتزامات الدولية والمسائل الأخرى

١٠٧ - أعادت جماعة الطاقة العمل بالجزاءات ضد البوسنة والهرسك في ١ نيسان/أبريل لعدم وفاء البلد بالتزام سابق بدعم اعتماد قانون على مستوى الدولة لمعالجة الإخلال المتواصل بالالتزامات المعلنة في إطار معاهدة جماعة الطاقة. وعلى الرغم من محاولة وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك التفاوض، بقيادة ميركو ساروفيتش (الحزب الديمقراطي الصربي)، على حل مقبول، لم تتمكن سلطات الكيان الاتحادي من الاتفاق على تنظيم قطاع الغاز على مستوى الدولة.

١٠٨ - وفي ١٦ آذار/مارس، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا استنتاجا يدعو وزارة النقل والاتصالات في جمهورية صربسكا إلى البدء باستعراضٍ للاتفاق بين الاتحاد وجمهورية صربسكا المتعلق بإنشاء شركة عامة مشتركة للسكك الحديدية كجزء من شركة النقل، المبرم عام ١٩٩٨ بموجب المرفق ٩ للاتفاق الإطاري العام للسلام. كما طلبت حكومة جمهورية صربسكا من الوزارة تقييم التبريرات لاستمرار وجود شركة البوسنة والهرسك العامة للسكك الحديدية، التي تعَدُّ الشركة الوحيدة المنشأة حتى الآن بموجب المرفق ٩، والتي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة للانتقال السلس والآمن والمنتظم بين الكيانين وعبر شبكة السكك الحديدية الدولية، بما في ذلك تخصيص طرق للسكك الحديدية بين الكيانين وشبكة المرور الدولية بطريقة غير تمييزية، ومواءمة نظم الإشارات والسلامة والاتصالات والنظم الأخرى.

تاسعا - عودة اللاجئين والمشردين

١٠٩ - يظل احترام حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم التي غادروها بسبب الحرب يشكل شرطا أساسيا لن يكتمل من دونه التنفيذ التام للمرفق ٧ للاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يطالب السلطات على كل المستويات بأن ''تهيئ في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها''.

١١٠ - واستمرار احتفال سلطات جمهورية صربسكا بعطلة رسمية في ٩ كانون الثاني/يناير بمناسبة ''يوم جمهورية صربسكا''، في انتهاكٍ لعدة أحكام صادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، لا يسهم إسهاما إيجابيا في تهيئة الظروف الاجتماعية أو إعادة إدماج اللاجئين والمشردين في جو من الوئام في هذا الصدد.

١١١ - ويظل القلق يساورني أيضا إزاء استمرار الصعوبات التي يواجهها العائدون في مجال التعليم في العديد من المجتمعات المحلية، ولا سيما في ضوء حكم محكمة بانيا لوكا الأساسية المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الذي خلص إلى عدم وجود تمييز ضد الطلاب من البوسنيين المسلمين (البوشناق) في فربانتسي، كوتور فاروس، وذلك على الرغم من عدم قيام المدرسة الابتدائية المحلية بتقديم المجموعة الوطنية من المواضيع.

١١٢ - واتسمت الفترة التي أعقبت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في سريبرينيتسا بمنازعات أولية حول نتائج الانتخابات. وسريبرينيتسا هي المدينة التي شهدت أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة في عام ١٩٩٥ ضد البوسنيين المسلمين (البوشناق) في الجيب الواقع تحت حماية الأمم المتحدة سابقا، والتي عاد إليها السكان بأعداد كبيرة. فللمرة الأولى في حقبة ما بعد الحرب، تم انتخاب صربي لقيادة الإدارة البلدية، بينما فازت الأحزاب الصربية بأغلبية المقاعد في المجلس البلدي. وأثار هذا التطور القلق لدى السكان العائدين من البوسنيين المسلمين (البوشناق)، وتسبب في انقسامات بين ممثليهم السياسيين. وفي وقت لاحق، شكّل بعض ممثلي البوشناق ائتلافا حاكما مع نظرائهم الصرب، بينما انضم آخرون إلى المعارضة. وواصل رئيس البلدية الصربي الجديد التركيز على المسائل الإنمائية العامة. غير أن أجواء الريبة بين البوشناق والصرب لا تزال قائمة، وتتغذى باستمرار من الخطاب السياسي على المستويات العليا في البوسنة والهرسك.

عاشرا - التطورات في مجال الإعلام

١١٣ - لا يزال نظام البث الإذاعي العام في البوسنة والهرسك يواجه تحديات فيما يتعلق بالتمويل والاستقلال عن النفوذ السياسي. وقد حاولت السلطات تمديد ترتيبات تمويل البث الإذاعي العام عن طريق الضرائب التي جمعتها شركات الاتصالات الرئيسية الثلاث، ولكن من المستبعد أن يتحقق هذا الأمر، بالنظر إلى الحالة السياسية الراهنة وانعدام الإرادة السياسية لتيسير حل لدعم محطات الإذاعة العامة التابعة للدولة.

١١٤ - ونظرا لعدم التوصل حتى الآن إلى حل دائم للتمويل، والقصور الناتج عن ذلك للوفاء بالالتزامات العادية تجاه السلطات المحلية في مجال الضرائب واشتراكات أرباب العمل، وكذلك تجاه الاتحاد الإذاعي الأوروبي، فإن دائرة البث الإذاعي العام التابعة للدولة تواجه مشاكل مالية خطيرة.

حادي عشر - المسائل الدفاعية

١١٥ - في أوائل كانون الثاني/يناير، انجَرَّت القوات المسلحة للبوسنة والهرسك إلى الخلاف السياسي المحيط بإعلان ''يوم جمهورية صربسكا'' عطلةً رسمية في ٩ كانون الثاني/يناير، على الرغم من حكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بعدم دستورية الاحتفال بـ ''يوم

جمهورية صربسكا'' في ذلك التاريخ. وأبلغ وزير دفاع البوسنة والهرسك السلطاتِ في جمهورية صربسكا بأن القوات المسلحة للبوسنة والهرسك ستشارك في احتفالات بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير لتكريم من سقطوا أثناء الحرب في صفوف الأفراد العسكريين والمدنيين، ولكنها لن تشارك في العرض الذي سينظَّم بمناسبة ''يوم جمهورية صربسكا'' في ٩ كانون الثاني/يناير كالسابق. وشجع السياسيون الصرب، بمن فيهم نائب وزير دفاع البوسنة والهرسك الصربي، الصربَ العاملين في القوات المسلحة للبوسنة والهرسك على الذهاب إلى بانيا لوكا للمشاركة في العرض بصرف النظر عن الأوامر الصادرة بخلاف ذلك.

١١٦ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قامت عناصر من الفرقة الموسيقية الصربية التابعة للأوركسترا العسكرية للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك وحرس الشرف في القوات الصربية من كتيبة المشاة الثالثة (جمهورية صربسكا) بإلقاء تحية الشرف على رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، العضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد إيفانيتش، بناءً على أوامره المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، كان جميع كبار الضباط الصرب حاضرين في تلك المناسبة.

١١٧ - ويشكل هذا التحايل على التسلسل القيادي والتشجيع السياسي على عصيان الأوامر أخطر تهديد لنزاهة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦ بوصفها قوة موحدة. وخلص تحقيق جرى بأمرٍ من وزير الدفاع في البوسنة والهرسك إلى إلقاء اللوم عن هذا الحادث على عدم الوضوح التنظيمي فيما يتعلق بإلقاء التحيات العسكرية على أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، ولكنه لم يتطرق حتى الآن إلى سلوك فرادى الضباط الذين حضروا المناسبة، وهي مسألة قد تشكل مدعاة للقلق بموجب المرفق ١ - ألف للاتفاق الإطاري العام للسلام.

١١٨ - وفي تطور إيجابي، تُخطط وزارة دفاع البوسنة والهرسك بنشاط لتنفيذ خطة الاستعراض الدفاعية المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تمشيا مع توافق الآراء السياسي الذي تحقّق على مستوى هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، وهي بصدد تنشيط جهودها على الصعيدين القانوني والتقني فيما يتعلق بتسجيل الممتلكات الدفاعية الثابتة.

ثاني عشر - قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية

١١٩ - تواصل قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك) تأدية دور أساسي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطار، مما يساعد مكتبي والمنظمات الدولية الأخرى على الوفاء بكل ولاية من الولايات المحددة. ولا يزال الوجود الميداني لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية، بما في ذلك أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها، يشكل عاملاً مساعداً هاماً لتحقيق الاستقرار والأمن.

ثالث عشر – مستقبل مكتب الممثل السامي

١٢٠ – اجتمع المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في سراييفو يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ للتأكيد على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، وعلى التزامهم القاطع بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وأكد المجلس التوجيهي أيضا الحاجة إلى إنجاز خطة تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين، التي تظل ضرورية من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في سراييفو.

١٢١ – ويواصل مكتبي اتباع نهجه المتسم بالمسؤولية المالية في تخطيط الميزانية، والنتائج ظاهرة للعيان. فمنذ بدء ولايتي في آذار/مارس ٢٠٠٩، تقلصت ميزانية مكتب الممثل السامي بما يزيد على ٤٧ في المائة وانخفض عدد الموظفين بما يربو عن ٥٣ في المائة. وبالنظر إلى الطابع الحاد والمستمر للتخفيضات، من المهم تسليط الضوء على أنه، في ضوء الحالة القائمة على أرض الواقع، وحسبما يحق لي بموجب المرفق١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام، من الضرورة بمكان أن يتوافر لي باستمرار ما يلزم من الميزانية والموظفين لكي أضطلع بولايتي على نحو فعال.

رابع عشر – مواعيد تقديم التقارير

١٢٢ – عملاً بالممارسة المتبعة بشأن تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها بعد ذلك إلى مجلس الأمن، حسبما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريري الدوري السابع عشر. وإذا احتاج الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى مزيد من المعلومات في أي وقت، فسيكون من دواعي سروري أن أوافيه كتابيا بالمعلومات الإضافية المستجدة. وسأقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.